

لانه اصل في العمل والتعبه في الصلة واجيب بالعرف فانه في العمل
 وافع موضع الجملة وفي الخبر وافع موضع المفرد والتعبير
 دكان او مستقر وكان او مستقر للممثل لا للتعبير فيصح
 تقديرها كان يتعاهما نحو حاصل وثابت وحصل وثبت
 قال في المعنى ان اردت المعنى فذكر كان او استقر او وصفا
 وان اردت الحال ولاستقبال نحو الصوم في اليوم والحجز
 في عدد فذكر مضارعما هذا هو الصواب وقد اعترض
 اني قال التفار في في حواشي الكتاب وما حكى
 النبيه له انه اذا ذكر في الطرف المنفر كان او كان
 فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والطرف بالمسبة
 اليه نحو الا انما فصة والا كان الطرف في موضع
 الخبر فيقدر كان اعزى وسنسلل التقديران وفي المعنى
 الاصل ان يفتد الحذف مفقودا على الجار والمجوز
 كساير العواجل مع معمول لا مما وقد يعرض ما يقترن
 بوجه تقديره نحو اوصافه حتى ايجابه فالاول نحو في الدار
 من بدلان الحذف هو الخبر واصاله ان يتاخر عن المبتدأ
 وانما في نحو ان في الدار زيد الا ان لا يملكها متر فوجعا
 ويكثر من ذكر المتعلق فعلا ان يفتد به نحو في جميع
 المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ انتهى
والفعل مع فاعله ولو حكى فيمثل الفعل مع نائب
 فاعله ولو قال الفعل فاعله كان اولى لا الوافع خبر الجموع
 الفعل فاعله لا الفعل نحو كبا فاعله والحسن ان المعقول
 من جملة الخبر لان المقصود الاخبار بالجموع لا بالجملة
 وحدها وان كان المستور عند الحاجة ان الخبر هو الجملة
 وحدها **والمبتدأ مع خبره** مفقودا كان
 او غيره

او غيره ولو قال المبتدأ وخبره كان اولى للمثل ما تقدم
 وبسبب الفعل مع فاعله جملة فعلا في المبتدأ مع خبره
 جملة اسمية ويندرج في ذلك الجملة الاسمية المصدرة
 بحرف تاني نحو ان اناه قائم ومنع الكوفيين ونوع
 المصدرة بان المكسورة وما علمت فيه خبر المبتدأ
 والمصدرة باسم شرط معمول للفعل نحو زيد يدرس
 يكره ويكره ويندرج فيه ايضا الفعلية المصدرة بحرف
 شرط وما يتم شرط معمول للفعل نحو زيد ان يقرأ فيم نوعه
 وزيد ان يقرأ يضرب اضرابه والمصدرة بحرف فعلها
 نحو زيد ان يقرأ يضرب او يضرب او يحرف بنفس وخالف في الاخرين
 بعض المناخرين وقضية اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون
 الجملة خبرية او انشائية حتى تصح نحو زيد اضرابه على
 ان الخبر نفس جملة اضرابه من غير تقدير القول هو كذلك
 من ابن مالك وغيره قال في التبيين لا يمنع كون كونه
 طلبية خلافا لابن الانباري ولا قسمية خلافا للعلب
 ولا كونه منفردا بقرول مثل جملة الطلبة خلافا لابن
 السراج وفي الرضى وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم
 المطلوب من الخبر كتنصير المفردة ان وقال ابن الانباري
 وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر
 ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اوتوا
 من قبل انهم لم يوظف خبر المبتدأ وليس خبر المبتدأ عند الحاجة
 ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس
 خبره ان لا يحتمل الصدق والكذب ويسمونه الطرف
 طلبية قوله تعالى بل انتم لامر حجاجكم وانصبا انفضوا